

الإصلاح السياسي في الجزائر: دراسة في المعوقات والآفاق

عادل جارش

فرحات علاء الدين

المدرسة العليا للعلوم السياسية-الجزائر

الملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الكشف عن أبرز معوقات الإصلاح السياسي في الجزائر والانتكاسات التي مسته، وذلك وفقاً لرؤية واضحة وثاقبة لواقع هذا الإصلاح، والنقائص التي تمسه كمسار متبع من طرف الدولة تزامناً مع التحولات والتغيرات الحاصلة في الواقع العربي وبدول الجوار، وتخوفاً من أن تشمل ظاهرة "الدومينو" الجزائر بعدما مست العديد من الدول العربية.

Abstract

This paper aims to reveal the most prominent political reform obstacles in Algeria and challenges affecting them, in accordance with a minute to see the reality of this reform, The shortcomings affecting them as a path practice by the state to coincide with shifts in the Arab region and neighboring countries, and fear that include "Domino" phenomenon Algeria after he touched many Arab countries.

تعتبر الجزائر من الدول القلائل التي باشرت عملية الإصلاح السياسي مبكراً في دول العالم الجنوبي عبر تبني التعديل الدستوري عام 1986 نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل والأسباب الداخلية والخارجية، إذ فسحت هذه الإصلاحات المجال لبروز التعددية السياسية والإعلامية بالرغم من الانتكاسات والعقبات التي شهدتها الجزائر إثر حقبة التسعينيات.

وتجددت هذه الإصلاحات السياسية بشكل مستمر، أبرزها الإصلاحات الأخيرة التي تزامنت مع التحولات الحاصلة بدول الجوار وفي الدائرة الجيوسياسية الإقليمية العربية من ثورات وتبعات سلبية خاصة في ليبيا ومصر واليمن وسوريا وتونس، إن لم تكن بنفس الشكل والتفكير.

إذ سعت الجزائر من خلالها كإجراء استباقي إلى تبني مجموعة من التعديلات والإصلاحات شملت قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخاب، إضافة إلى قانون الاعلام، وكذا قانون البلديات وغيرها، لكن يبدو أن هذه الإصلاحات والتغييرات الحاصلة لم تحدث نقلة نوعية كما كان متوقع نظراً لمجموعة من العراقيل والمعوقات وهو ما أثر على ديناميكياته، وجعل الكثير من المفكرين يتحدثون عن سيناريوهات عديدة للإصلاح السياسي في الجزائر.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح المشكلة البحثية التالية:

✓ هل أحدثت الإصلاحات السياسية نقلة نوعية متكاملة ومتماسكة تمس مختلف المجالات وذلك في ظل الوجود العديد من العقبات والتحديات؟ وما هي الآفاق المستقبلية لعملية الإصلاح السياسي في الجزائر؟ وللإجابة عن هذا السؤال فقد تم هيكلة الدراسة في العناصر التالية:

أولاً: عملية الإصلاح السياسي في الجزائر: محاولة للفهم

ثانياً: تشخيص لأبرز العقبات والتحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الجزائر

ثالثاً: الآفاق المستقبلية لعملية الإصلاح السياسي في الجزائر

أولاً: عملية الإصلاح السياسي في الجزائر: محاولة للفهم

1. تعريف الإصلاح السياسي

تُعتبر المفاهيم ركناً أساسياً لدراسة أي بحث علمي مهما كان نوعه، لذا فليس من الغريب أن يكون هناك اهتمام كبير من طرف العلماء بالمفاهيم وصياغتها لما تكتسبه من أهمية كبيرة، إذ يعتبر الفيلسوف "فولتير" Voltair أن سر نجاح وإيصال الفكرة إلى القارئ يكمن في توضيح المفاهيم والتحكم بها في قوله: "إذا أردت أن أفهمك فلا بُد من توضيح مصطلحاتك"، ومن هنا وُجب علينا التطرق إلى مفهوم الإصلاح السياسي.

فمن الناحية اللغوية إن الإصلاح لغة من فعل أصلح، يصلح إصلاحاً، أي إزالة الفساد في المجتمع والتوفيق بين أفراد المجتمع الواحد، فالإصلاح هو عكس الفساد، ويعني الإصلاح من الناحية اللغوية "الانتقال من حالة إلى حالة أحسن وأفضل".

ويقصد بالإصلاح لغة تناول العديد من الباحثين مفهوم الإصلاح السياسي كل حسب اتجاهه وأيدولوجيته وثقافته، فالإصلاح هو الانتقال من وضعية الفاسد إلى وضع أفضل أسي صالح، إذ يعتبر عبارة عن عملية تغيير غير جذري في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية دون المساس بأسس، وهو يختلف عن مفهوم الثورة، بمعنى أنه يهدف إلى تحسين في مستوى النظام السياسي والاجتماعي، دون المساس بأسس هذا النظام¹، أما عن الإصلاح السياسي فلقد تناول العديد من الباحثين مفهوم الإصلاح السياسي كل حسب اتجاهه وأيدولوجيته وثقافته، ومن بين التعريفات نجد ما يلي:

- ✓ عملية تطوير النظام السياسي وفاعليته في بيئته المحيطة داخلياً وخارجياً.²
- ✓ تلك العمليات التي يمر بها النظام السياسي والتي تهدف إلى تغيير واسع وشامل، بحيث يكون التحول الديمقراطي أحد أوجهه ومن ذلك الإقرار بالتعددية السياسية والحزبية وتوفير ضمانات عامة لحماية الحقوق والحريات السياسية والمدنية واحترام مبدأ التداول على السلطة.³
- ✓ عملية سياسية متعددة الغايات تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة، وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على تطبيق قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة، ورفع كفاءة هذه الحكومة فيما يتصل بتوزيع القيم والموارد الاقتصادية المتاحة، فضلاً عن إضفاء الشرعية على السلطة بحيث تستند إلى أساس قانوني حق فيما يتصل باعتلائها وممارستها وتداولها، مع مراعاة

الفصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية بحيث تقوم على كل منهما هيئة مستقلة عن الأخرى، بالإضافة إلى إتاحة الوسائل الكفيلة بتحقيق الرقابة المتبادلة بين الهيئتين.⁴

ومن خلال هذه التعريفات المقدمة يمكن أن نستشف التعريف الإجرائي التالي حول الإصلاح السياسي:

"هو عملية سياسية تنتج نتيجة لسياق معين تؤثر فيه عوامل داخلية وخارجية، ويهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في تحسين أداء النظام السياسي وزيادة قدرته على التعامل والتكيف مع المتغيرات والإشكاليات الجديدة".

2. عملية الإصلاح السياسي في الجزائر

جاءت الإصلاحات السياسية في الجزائر تجسيدا لخطاب الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة للأمة في 15 أبريل 2011، وتتعلق هذه الإصلاحات بإعادة النظر في قوانين نظام الانتخابات والأحزاب والإعلام والجمعيات وكذا قانوني البلدية والولاية، وقانون ترقية مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة وقانون حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، إضافة إلى تعديل الدستور الذي أجل البث فيه إلى ما بعد الانتخابات البرلمانية منتصف 2012. مع ملاحظة أنّ المبادرة بالإصلاحات لم تكن طريق نقاش وطني واسع وأعلى أساس تفاوضي مع القوى السياسية والاجتماعية في البلاد، بل تم الاكتفاء بمجرد مشاورات عيّنت لها نظام الحكم لجنة من صلبه، كما انحصر دور هذه اللجنة في الاستماع إلى المدعويين من دون أي التزام حيالهم ماعدا إيصال آرائهم ومواقفهم إلى الرئيس الذي يعود له أمر البث فيها، بمعنى أنّ هذه الإصلاحات لم تأت نتيجة "حراك سياسي". لقد جاءت بفعل مبادرة من نظام الحكم القائم وليس على يد سلطات مؤقتة برزت بعد قلب هذا النظام، كما كان الحال في عدد من البلدان العربية الأخرى⁵،

وكانت الإصلاحات السياسية عبارة عن عمل استباقي عجلت فيه السلطة لتفادي انتقال كرة الثلج

Snow Ball إليها، وتتجلى هذه الإصلاحات فيما يلي:

- إلغاء حالة الطوارئ: يعتبر إلغاء قانون حالة الطوارئ مؤشرا واضحا على هذا التوجه، وخطوة متميزة نحو إتاحة فرصة التظاهر السلمي للمواطنين وإلغاء كل مظاهر التضييق على الأحزاب السياسية و المجتمع المدني.

وقد رحبت كل فعاليات المجتمع من أحزاب سياسية ومنظمات وجمعيات بقرار رفع حالة الطوارئ الذي اتخذته رئيس الجمهورية، واعتبرت ذلك مؤشرا على عودة البلاد إلى الحالة الطبيعية، وقالت أن ذلك من شأنه خلق جو سياسي واجتماعي جديد بين المواطنين، وللإشارة كان مجلس الوزراء في اجتماعه يوم الثالث فيفري 2011 قد أعلن عن رفع حالة الطوارئ قريبا ضمن جملة من الإجراءات اتخذها رئيس الجمهورية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية خصوصا.

● إصدار قوانين الإصلاحات السياسية: شملت عدة مجالات يمكن إبرازها بإيجاز فيما يأتي:

- إصلاح القانون الانتخابي وترقية مكانة المرأة في الحياة السياسية: وقفا عند رغبة الأحزاب السياسية في ضرورة تعزيز ضمانات نزاهة العملية الانتخابية، فقد أدخلت آليات جديدة في مجال الرقابة على العمل الانتخابي الذي من شأنه أن يوفر الأجواء المناسبة لإجراء الانتخابات في أجواء التنافس السياسي النزاهة ويقوي من مصداقية العملية الانتخابية ويعطيها صفة الشفافية.

وتمشيا مع سعي الدولة نحو ترقية الحقوق السياسية للمرأة، شدد القانون العضوي رقم - 03

12 مؤرخ 12 يناير 2012 المحدد لكيفية اتوسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة على زيادة التمثيل النسوي في المجالس المنتخبة باشتراط تخصيص حصة نسائية في كل قائمة، حيث أخذت المرأة حصتها من التمثيل في المجلس الشعبي الوطني والمجلس الشعبي البلدي و الولائي في الانتخابات السابقة.

- إصلاح قانون الأحزاب السياسية: فقد جاء القانون الجديد ليضبط وينظم مجال نشاط التشكيلات السياسية القديمة التكوين والجديدة النشأة ويتيح أمامها الفرص للتعبير عن الرأي والدفاع عن الموقف والبرنامج الخاص بها، كما فتح المجال أمام تأسيس أحزاب سياسية جديدة، حيث بلغ عدد الأحزاب التي رخصت لها وزارة الداخلية لعقد مؤتمراتها التأسيسية ما يزيد عن 18 حزبا خلال الشهرين الأولين من عام 2012، وقد تقدمت تلك الأحزاب بقوائمها الانتخابية إلى الانتخابات البرلمانية ثم الانتخابات المحلية.

إصلاح قانون الإعلام: لقد جاء القانون العضوي المتعلق بالإعلام جاء ليدعم المكتسبات الديمقراطية ويتكفل بمطالبات تنظيم للمجال الإعلامي الوطني بالنظر إلى التحولات الطارئة التي عرفتها الجزائر خلال العشرين سنة الماضية.

ويهدف القانون -الذي يحل محل القانون 90-07- إلى تحديد القواعد التي تحكم ممارسة الحق في الإعلام ومن بين الأمور التي تضمنها إنشاء سلطتي ضبط تخص واحدة الصحافة المكتوبة وتعنى الأخرى بالنشاط السمعي البصري، كما تضمن إنشاء مجلس أعلى لآداب وأخلاقيات المهنة، مشددا على ضرورة العمل في إطار الدستور و قوانين الجمهورية.

وسيكون هذا القانون من دون شك سندا داعمًا لرجال الإعلام لتأدية دورهم، كون القانون جاء بإجراءات جديدة من شأنها أن توسع من حيز ومكانة الكلمة الحرة والرأي الجريء.

ولا شك في أن فتح مجال الإعلام السمعي البصري للخواص يعد من أهم ما جاء به هذا القانون، وهو من بين الإصلاحات التي وعد بها رئيس الجمهورية في أبريل 2011، وقد لقي هذا التوجه إرتياحا من قبل الرأي العام الوطني، وسارعت البعض نحو تأسيس قنوات تلفزيونية على الرغم من غياب الإطار القانوني الذي ينظمها.

وعلاوة عن هذه القوانين تم إصدار القانون رقم 06/12 المتعلق بالجمعيات، من أجل قد جاء تنظيم المجتمع المدني وتوضيح وضبط كفاءات عملها، مع تكريس الشفافية في مجال تسيير نشاطها بعيدًا عن الإغراءات والتأثيرات المادية والمعنوية الداخلية منها والخارجية، بحيث تصبح هذه الجمعيات همزة وصل بين المواطن والهيئة التنفيذية.⁶

ثانيا: تشخيص لأبرز العقبات والتحديات التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الجزائر

اولا: معوقات الاصلاح السياسي في الجزائر

في واقع الأمر، رغم التفاؤل الذي واكب بداية عملية الإصلاحات السياسية والدستورية التي إنخرطت فيها الجزائر من خلال النظر لها كلبنة هامة لتأسيس نوعي وفعال للحياة السياسية في هذا البلد، إلا أن غياب الإرادة السياسية وبروز ظروف معينة أثرا سلبا على هذه الممارسة، بل وعلى عملية الإنفتاح السياسي برمتها

• المعوقات الداخلية التي تواجه عملية الإصلاح السياسي في الجزائر:

- **مشكلة الاندماج الاجتماعي:** لعل من أبرز المعوقات التي واجهت مسار الإصلاحات تلك المتعلقة بتحقيق الاندماج الاجتماعي وتحسين الأمن الهوياتي كمدخل لإرساء ممارسة سياسية سليمة تتلاءم وفلسفة الإصلاحات. فرغم أن قضايا الهوية والثقافة والمشروع المجتمعي ومصادر تمديدها ظلت قائمة في الجزائر منذ الاستقلال، إلا أن ارتباطها في الوقت الحاضر بتأثيرات العولمة يجعل من هذه المكونات مصدر تهديد للذهاب بهذه الإصلاحات بعيدا

إن غياب المشروع المجتمعي في الجزائر يمثل تحديا حقيقيا للأمن الاجتماعي والثقافي وبالتالي ينعكس سلبا على بناء ممارسة سياسية متوازنة وفعالة.

- **مشكلة الإقتصاد الريعي:** تعد هذه المشكلة تحديا محوريا ومؤثرا للغاية لترجمة الإصلاحات الدستورية في شكل ممارسة سياسية رصينة سيما في عصر يتم فيه مقايضة السياسة بالاقتصاد، إذ أن نجاح هذه الإصلاحات يستدعي بلورة إستراتيجيته اقتصادية فعالة وبعيدة المدى. إلا أن ما يلاحظ ضمن الحالة الجزائرية قصورا واضحا في هذه الإستراتيجية، وما المؤشرات التي سيتم ذكرها إلا دليلا كافيا على هذا القصور.

فلا يزال الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا، بحكم احتلال إنتاج المحروقات لنسبة تفوق 96% من الصادرات الجزائرية. بل وأن الجزائر لا تمتلك السلطة المطلقة على حقول نفطها التي تخضع أكثر لسلطة الشركات المتخفية القومية. إن عدم التنوع في مداخيل الجزائر واعتمادها على الاقتصاد الريعي، وفي حالة استمرار تصديرها للمحروقات بهذه الوتيرة، فلن يكون هناك ما تصدره بعد ربع قرن من الآن. وهنا تطرح فعلا مشكلة غياب إستراتيجية ملموسة وواضحة لتأمين حياة الأجيال القادمة.

- **ضعف أداء قنوات المشاركة السياسية غير الرسمية:** في واقع الأمر، يعد هذا العنصر سببا ونتيجة في آن واحد. فهو سببا لضعف الممارسة السياسية في الجزائر كما أنه نتيجة تعبر عن إخفاق الإصلاحات التي إنخرطت فيها الجزائر منذ عقدين من الزمن.

معضلة الفساد: إن تغلغل الفساد في الجزائر يجعل الحديث عن نجاعة الإصلاحات مهما كانت طبيعتها بدون ذي معنى. فانتشار هذه الظاهرة أدى إلى إستنزاف وهدر الكثير من الموارد البشرية والمادية للدولة، كما أدى إلى عجز النظام ليس فقط في تطبيق الآليات الديمقراطية بل وعجزه في

تسيير الشؤون العامة للبلاد وكذا عدم فعاليته وضعفه في تقييم الخدمات العمومية. إن تنامي هذه الظاهرة التي تحولت إلى مؤسسة قائمة بذاتها وو تصل إلى مستوى الاستيلاء على الدولة، يجعل من الصعب والحالة هذه إناطة دور كبير للمواطن ليشارك في صنع السياسات التي تتجه لتحسين أوضاعه وتأمين مستقبله مما يفضي إلى إحباط له. وعليه يلجأ على العنف والجريمة سواء كانت منظمة أو غير منظمة في ظل عجز مؤسسات الدولة والمؤسسات التمثيلية والجمعيات والمدنية للتعاطي الإيجابي تجاه انشغالاته.⁷

- **عدم اكتمال البناء المؤسسي الديمقراطي:** تعتبر الأزمة في الجزائر سياسية، ولها جذور في التحولات الاقتصادية الصعبة في الثمانينات، وفي السياسات التعليمية والاجتماعية في فترة ما بعد الاستقلال، التي فشلت في إعداد الجيل الجديد حيث تشكلت فئة الشباب عبئاً ثقيلاً ومصدر قلق وعدم استقرار في حالة استمرار انكماش الاقتصاد الوطني، خاصة مع تذبذب أسعار النفط وانخفاض صادرات المحروقات، في الوقت الذي شهد فيه الطلب المحلي ارتفاعاً متزايداً؛ حيث فشلت الحكومات المتعاقبة في تحقيق اقتصاد متنوع ومنتج. وما زال قطاع المحروقات يمثل أكثر من ثلث (حوالي 300%) الناتج المحلي الإجمالي، وثلثي (حوالي 70%) الإيرادات الحكومية، وما يقارب 98% من الصادرات. وهو رغم ذلك لا يوفر سوى نسبة تقل عن 5% من فرص العمل. إن الاقتصاد الجزائري يعاني اختلالات هيكلية تتجسد في التبعية للمحروقات وتدني قطاع الأعمال بشكل لا يسمح بالاستثمار وروح المبادرة ويتسم بضعف البنى التحتية والبيروقراطية، وعدم استقرار القوانين في هذا المجال وتوسع دوائر الفساد والمحسوبية. يضاف إلى ذلك تدني جودة الخدمات الاجتماعية وارتفاع نسبة البطالة في فئة الشباب.

لا تزال الجزائر في مرحلة التعافي من آثار الأزمة التي هزّت البلاد خلال التسعينات؛ حيث يُنظر إلى الحالة الجزائرية في سياق بناء ديمقراطية ما بعد الحرب الأهلية، وما يمثله ذلك من تكاليف وتحديات إعادة بناء الاقتصاديات المدمّرة وكيفية استعادة سيادة القانون وحلّ القضايا الاجتماعية مثل الأقليات في الحكم ودور العدالة الانتقالية. ولا يبدو مؤكّداً إمكانية التغلب على هذه التحديات بسهولة؛ حيث يعتمد الانتعاش الاقتصادي على قدرة البلد على تنفيذ إصلاحات سياسية كبيرة.

إن الانحراط في مسار المصالحة والعدالة الانتقالية بحاجة إلى نموذج للحكم والعلاقات الاجتماعية يسمح بتمثيل جميع فئات المجتمع؛ فالمجتمعات بحاجة إلى إعادة بناء اقتصادياتها واستدراك التكاليف الضخمة للحرب؛ كما أنه ينبغي تطور الديمقراطية على نحو أن الفاعلين الرئيسيين في المجتمع ينظرون إلى المؤسسات الحكومية التي بُنيت حديثاً على أنها شرعية وفعالة وكفوءة. إلا أن المصالحة في الحالة الجزائرية كانت مجرد آلية للحفاظ على الوضع القائم.

- **قدرة النظام على المناورة: إصلاح مقيد** : سارعت الجزائر إلى تبني إصلاح سياسي مقيد، أتى بنتائج عكسية في حالات عديدة، لكن قدرة النظام على المناورة وإدارة الاحتجاجات بشكل يحول دون تعميمها يُعتبر عاملاً حاسماً في العملية الانتقالية؛ حيث تتصور السلطة أنها أخضعت كل أطراف المعارضة لسلطتها، ومن ثم فلا خوف من إجراء سياسي أو اقتصادي مقيد. ويسمح هذا النوع من الانفتاح للمعارضة بالتعبير في حدود ضيقة ترسمها السلطة، مع استبعاد كلي لفكرة التداول على السلطة؛ ذلك أن الهدف المنشود من خلال التنازلات هو الحفاظ على السلطة والبقاء في الحكم، بعد أن أصاب الشلل شرعيتها نظراً إلى عجزها عن مواجهة التحولات السياسية والأمنية. وتتيح هذه السياسات احتواء الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والتكيف مع الضغوط الداخلية والخارجية من أجل التغيير، دون أن يؤدي ذلك إلى تقاسم السلطة. لقد طغى على الإصلاحات الأخيرة البعد الأمني، ولم يرافقها إجراءات إعادة الثقة بين المواطن والسلطة، وبغض النظر عن محدوديتها سبقت تطبيقها مرهوناً بإرادة النظام.

ويعتبر إسناد مهمة الاشراف على الإصلاحات إلى وزارة الداخلية تأكيداً على هيمنة الهاجس الأمني على مقارنة السلطة تجاه العملية السياسية. ذلك أن البعد الداخلي ليس غائباً عن ذهن السلطة فيما يخص العصرية والتحديث المستمر للجيش الجزائري.

إن التركيز على تأمين الحدود الجزائرية ضروري لكنه سيُبعد الدولة عن أولوياتها التنموية ودفع عجلة الاقتصاد وتقليص نسبة البطالة، ذلك أن جزءاً كبيراً من الميزانية سيُخصَّص للإنفاق العسكري. وسيزيد الانتشار العسكري الجزائري على طول الشريط الحدودي، نظراً لتكلفته، الضغط على النظام، خاصة في ظل الأزمة المالية العالمية وتذبذب سوق النفط.⁸

.ضعف التعددية السياسية:

ان غياب التعددية السياسية الحقيقية يؤدي حتما الى فشل الدولة في تطوير ادائها تجاه ما يقابلها من التزامات¹، وفي هذا الشأن يرى الأستاذ "نور الدين ثبو" أن النظام السياسي الجزائري فاقد للشرعية ويشهد إفلاسا سياسيا، في ظل غياب التواصل لمقتضيات الديمقراطية من الفض السلمي للنزاعات الاجتماعية والسياسية وإمكانية التداول على المسؤوليات العليا للدولة⁹.

- غياب مبدأ التنافس على الحكم وتداوله: يشكل هذا الرفض العام والجامع في المنطقة العربية لمبدأ صدور السلطة عن الشعب وحقه الكامل في مراقبتها - حتى عندما تسمح النخب بوجود مؤسسات برلمانية أو انتخابات شكلية- القاعدة التي تقوم عليها الحياة السياسية المزورة للشعوب العربية، وهو الذي يفسر أن هذه الحياة السياسية لا تزال بشكل عام محتجزة وأسيرة تماماً في معظم الدول العربية، ولا يزال من الصعب الحديث عن تنافس حقيقي ونزيه على الحكم أو تداوله في عموم البلاد العربية.

ففي مصر التي عرفت بداية التعددية في فترة ما بعد الاستقلال منذ عام 1970 مع مجيء أنور السادات إلى الحكم، لا تزال السلطة السياسية حكراً على حزب الرئيس منذ ثورة الخمسينيات وهو الحزب الذي ولد من الحزب الحاكم في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، ونجح في الاستمرار في الحكم مع تغيير جميع عقائده وسياساته. ورغم مرور ثلاثين عاماً على الانفتاح السياسي في هذه البلاد لم يتطور أي شكل من أشكال المشاركة السياسية للنخب المعارضة أو للمواطنين عموماً في القرارات المصيرية، ولا تزال التعددية تراوح في مكانها مع هامش لا يتغير من حرية التعبير والتنظيم.

- الديمقراطية والمعوقات المرتبطة ببنية الدولة: أما مجموعة العوامل الثانية التي تفسر تعثر التحولات الديمقراطية فهي مرتبطة بالدولة وما تشمله من بنى أساسية إدارية وسياسية وقانونية، فهذه البنى هي التي تحدد الإطار الموضوعي لممارسة الناس وحدود اختياراتهم الممكنة والآفاق المفتوحة أمامهم. وفي اعتقادي أنه ليس لهذه البنى أساس أو منطوق

آخر سوى إرضاء حاجات النخب التي سيطرت على الدولة لتمكين سيطرتها وتعزيز سلطتها وضمان البقاء إلى أطول فترة ممكنة في موقع الحكم.

- **هشاشة القوى الديمقراطية:** إن مجموع هذه العوامل الاجتماعية والسياسية الموضوعية والذاتية التي حكمت تكوين النظام المجتمعي العربي ورسمت بناه المختلفة هو الذي يفسر نجاح النخب الأقلية بسرعة في وضع يدها على الدولة والموارد الوطنية وتتميرها لصالحها وبهدف ارتقائها الاجتماعي والدولي فحسب، واستمرارها -رغم التغير الكبير الذي حصل في العقدين الماضيين على الصعيد العالمي والمحلي وأزمة النظم الشمولية المفتوحة- في الحفاظ على سلطتها والتمديد لنفسها في السلطة.¹⁰

وبالمثل فإن هذه العوامل التي دعمت سلطة النخب الأقلية ومكنتها من مواجهة المجتمع هي نفسها التي عملت على إضعاف فرص نمو قوى ديمقراطية حقيقية وقوية قادرة على استغلال فرص أزمة النظم التسلطية لإحداث نقلة في الحياة السياسية للمجتمعات. ومع غياب مثل هذه القوى يصبح من الطبيعي بل من الحتمي أن لا تقود الأزمة إلى تحول نوعي في النظام ولكنها تدفع جزءاً من القوى الحاملة له إلى إعادة بنائه من وجهة مصالحها ومنظوراتها الخاصة.¹⁰

• المعوقات الخارجية وتأثيراتها على الإصلاح السياسي في الجزائر نوجزها في التالي:

- 1- اهتمام الدول الغربي بتحقيق مصالحها الإستراتيجية جعلها تحافظ على النظام السياسي القائم في الجزائر، هذا ما أدى إلى إجهاض أي محاولة تغيير للأوضاع القائمة.
- 2- ثورات الربيع العربي دفعت النظام السياسي الجزائري إلى إحداث إصلاحات تجميلية لا ترقى إلى مستوى الإصلاح السياسي أو التغيير الديمقراطي الحقيقي.
- 3- التخوف الغربي والعربي من وصول الإسلاميين إلى الحكم في الدول العربية عموماً والجزائر خصوصاً، مما جعلهم يدعمون بشكل أو بآخر الحكومات الحالية.
- 4- دور المؤسسات المالية العالمية (صندوق النقد الدولي).

ثانياً: تحديات الإصلاح السياسي في الجزائر:

و يمكن تلخيص أبرز التحديات التي يمكن أن تحد من إندفاع حركة الإصلاح السياسي في الجزائري واسقاطها الى العالم العربي ككل ما يلي :

- ضعف الإرادة السياسية لدى الفئة الحاكمة
- غياب المؤسسات الدستورية أو ضعفها وفقدانها سلطات التشريع والمراقبة أو اتخاذ القرار، وضعف وغياب مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب ونقابات واتحادات وجمعيات .
- تدني نسبة المشاركة السياسية لدى الجماهير وخاصة المرأة وغياب الضغط الشعبي مع ضآلة الوعي السياسي.
- عدم الاستقرار السياسي في مراحل معينة وفي مناطق الجوار الاقليمي¹¹.
- تحدي إصلاح العدالة لتعزيز دولة الحق و القانون وهذا عبر:
 - أ- تعزيز استقلالية المنظومة القضائية و مصادقتها،
 - ب- تسهيل الوصول إلى هذه المنظومة و تعجيل وتيرة معالجة الخلافات وتنفيذ القرارات،
 - د- تعزيز تكوين القضاة و مضاعفة الإمكانيات المادية للشبكة القضائية وشبكة السجون.
- إصلاح هيكل الدولة و مهامها.
- تطوير الشراكة بين الدولة و القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- إصلاح قانون الأسرة.
- مواصلة الإصلاح التربوي.
- تعميق الإصلاحات الاقتصادية و المالية.

ثالثاً: مستقبل عملية الإصلاح السياسي في الجزائر

إن الجهود المبذولة من أجل إصلاح الدولة الجزائرية ومنظومتها القضائية وإرساء دعائم الشفافية بما يعزز ثقة واحترام المواطنين في حكومتهم يبدو أنها من الضروريات لتجسيد دولة القانون.

وبعد موجة الاحتجاجات التي عرفتها المنطقة العربية من سقوط لبعض الأنظمة ودخول بعضها في دوامة من العنف المسلح وحتى التدخل الأجنبي، أمام كل هذا لم ينتظر الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حدوث أيا من هذه السيناريوهات في البلاد بل قام بالإعلان عن حزمة من الإصلاحات السياسية، والتي طرحها أمام المجتمع المدني والأحزاب السياسية وكل شرائح المجتمع بهدف مناقشتها وإدخال تعديلات عليها من خلال المشاورات التي دارت بهذا الشأن وأثمرت في النهاية إلى قوانين إصلاحية عرضت على البرلمان، وتمت المصادقة عليها والتي صدرت في الجريدة الرسمية جانفي 2012.

وبالرغم من امتداد هذا الإصلاح في التعديل الأخير للدستور 2016، والذي يشمل تحديد عهدتين فقط لرئاسة الجمهورية مستقبلاً كإجراء ضد التوريث الرئاسي التي تعيشه بعض الدول العربية، وتضمنه عدة إصلاحات أخرى... يبقى هناك تساؤل عميق حول مدى الجدوى الحقيقية لهذه الإصلاحات في ظل رغبة النظام الحفاظ على الوضع القائم في الفترة القادمة، وهو ما يطرح العديد من السيناريوهات المستقبلية التي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- **السيناريو الخطي:** أي سيناريو الحفاظ على الوضع القائم، ويفترض الحفاظ على الوضع القائم بالرغم من وجود العديد من العقبات والعراقيل، ويهدف إلى خلق نوع من الاستقرار والأمن خاصة وأن الجوار الإقليمي يعيش في حالة فوضى أمنية وحالة اللااستقرار وهو سيناريو موجود واقعيًا في ظل وجود معارضة شكلياً نوعاً ما.
- **سيناريو امتداد الإصلاح:** أي امتداد الإصلاح بصورة تدريجية تتكيف مع الظروف الداخلية والخارجية، وقد تكون هادفة للانتقال إلى الأفضل أو أنها استراتيجيات لإدارة مرحلة والوقاية من عدة تهديدات بغض النظر عن طبيعتها داخلية أو خارجية.
- **السيناريو الثوري:** يكون الاتجاه نحو السيناريو الثوري بمبادرة من الحركات الاجتماعية إلى أخذ السلطة عنوة من الفئات الحاكمة ما قد يرافق ذلك من قطيعة على أكثر من مستوى: فكري وسياسي ومؤسسي، ويرجح هذا السيناريو العناصر التالية:

- توسع الحراك المطلي الاجتماعي والاقتصادي لأجل المطالبة بتحسين الوضعالاقتصادي ورفع المرتبات من دون الارتقاء إلى حراكٍ سياسي يطالب بإصلاحاتٍ سياسية جذرية.
- وجود فجوة بين الشعب والنظام السياسية في ظل غياب دور حقيقي لمؤسسات المجتمع المدني.

الخاتمة:

من جميع ما تقدم، نخلص الى أن الإصلاحات السياسية التي باشرها الجزائر منذ عقدين من الزمن أفرزت مزيدا من الأبوية والزبونية. و إن الملفت للانتباه هنا أنه مع التقدم في هذه الإصلاحات أصبحنا أمام وضع يتسم بالممارسات السياسية الأحادية التي يفترض أننا تجاوزناها مع أولى الإصلاحات التعددية

إن الرهان الأساسي الذي يتوقف عليه تنشيط وترشيد الممارسة السياسية يمر عبر عدة أطر وعلى رأسها توفر الإرادة السياسية لدى النخبة الحاكمة للانخراط الجاد والفعلي لإصلاح العديد من أوجه الممارسة السياسية المترهلة في الوقت الحاضر.

اهتزاز الثقة بين الحكام و المحكومين في الجزائر، مع ورود احتمالات أن تجد الدولة ذات السلطة الكلية في مواجهة ثورة مجتمعا في هذا البلد، ويكفي فقط أن نشير هنا أن منحى الاحتجاجات الاجتماعية يتميز بوتيرة تصاعدية ومتنامية مثيرة للقلق في الوقت الحاضر

أن مبادرات الإصلاح والتغيير والتطوير وأنظمة الحكم كانت تأتي دائما من مستويات قيادية عليا داخل جهاز الدولة وبالتالي فإن النتيجة الحتمية لهذه الإصلاحات هي تكريس المركزية اخل الأجهزة الحكومية وهذا بدعوى تحقيق المزيد من الانضباطوالانسجام والمحافظة على وحدة الصف.

محور الإصلاحات السياسية في البلاد هو تقوية السلطة التشريعية وتمكين البرلمان وممثلي الشعب من ممارسة الرقابة الفعلية على أعضاء الحكومة وكبار المسؤولين بالدولة.

أن معظم الإصلاحات السياسية مستوحاة ونابعة من قيم جهة واحدة هي صاحبة القرار السياسي. ولهذا فإن بقاء الإصلاحات ودوامها مرتبط ببقاء صاحب القرار السياسي في الحكم، وهذا معناه أن عدم مشاركة رجال الاختصاص والجماعات المؤثرة في السياسة الوطنية يعني غياب وجهات نظر الأطراف الأخرى في التغيير وعدم استمالتهم وتحفيزهم

للعمل في إطار الإصلاحات التي لم يساهموا في التخطيط لها وضبطها وإعطائها شرعية الولادة والتعامل على أساس أنها تمثل الإرادة الشعبية والمصلحة العليا للوطن.

وإيجاز، فإن الإصلاحات السياسية قد تعثرت في الماضي بسبب التحكم والتوجيه من أعلى، وتداخل السلطات، ومقاومة الإصلاحات التي تمس أصحاب الامتيازات، وغياب السلطة التشريعية التي تمارس الرقابة على أعضاء الحكومة وعدم مشاركة جميع الفئات في تشييد الإصلاحات الحقيقية التي تخدم مصلحة البلاد. كما نتج عن عدم جدوى الإصلاحات السياسية انغلاق قنوات الاتصال وصعوبة إجراء الحوار واستفحال المشاكل بحيث أفرزت هذه المعضلات وضعاً جديداً يصعب الدفاع عنه. وهذا ما يجب على السلطات أن تتداركه في الإصلاحات السياسية الراهنة والمستقبلية..

التوصيات:

تستعرض الدراسة بعض التوصيات التي ستساعد على معالجة أوجه القصور التيتميز الممارسة السياسية في الجزائر، وذلك بقصد الانخراط جدياً في مسار الإصلاح السياسي، وعليه من الضروري بادئ ذي بدء إعادة التفكير بجدية في مراجعة سلوك النخبة الحاكمة تجاه الممارسة السياسية لاسيما في ظل التحديات العديدة، سواء كانت محلية أو عالمية، التي تواجهها الجزائر حالياً في ظل عدم فعالية نشاط الدولة، وعدم جدية مؤسساتها في الوصول إلى الشرائح الاجتماعية الأكثر ضعفاً وتهميشاً.

- إن الحديث عن ممارسة سياسية جادة في الجزائر يظل بغير ذي معنى إذا لم تتوفر استراتيجيات متساندة لمكافحة الفساد، وعليه، ففي ظل غياب التنمية لا يمكن للإصلاحات الدستورية وحدها أن تثمر نتائج ملموسة.
- إن بناء دولة قوية لا يمكن أن يتم بدون إشراك القنوات غير الرسمية لتقوم بوظائفها وأدوارها بشكل كامل كمنظم (Régulateur) للعلاقة بين الدولة والمجتمع، وكقوة للاقتراح والتصور والمشاركة في عملية التحديث السليمة.
- ضرورة تدعيم المسار الديمقراطي لأنه الإطار المناسب لصيانة حقوق الأفراد والمواطنين، لاسيما فيما يخص اختيار الحكام، وحرية التعبير، وحق الاجتماع.

- إن تفعيل قنوات المشاركة السياسية في الجزائر يمر أيضا عبر تطوير النخبة الحاكمة في هذا البلد نظرتها للديمقراطية على أنها لا تعني فقط إجراء الانتخابات والمشاركة فيها بل تعني مشاركة فعلية لقنوات المشاركة المختلفة من خلال مساهمتها لصياغة وإعداد البرامج والسياسات المختلفة لهذه النخبة الحاكمة.
- التأكيد على تربية وتنشئة الفرد على السلوك الديمقراطي والعمل الجوّاري. ويمكن للمدرسة أن تقوم بدور هام في هذا المجال. ومنظومتنا القيمية الأخلاقية الإسلامية ملبئة بالإيجابيات التي تؤكد على احترام الغير، والتسامح، والسلم بدل العنف، والتعاون بدل الإقصاء.

الهوامش:

1. حازم صباح حميد، الإصلاحات الدستورية في الدول العربية، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص32.
2. هشام سليمان حمد الخلافة، أثر الإصلاح السياسي في عملية المشاركة في المملكة الأردنية الهاشمية (1999-2012)، مذكرة ماجستير مقدمة في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية/ كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص12.
3. ثناء فؤاد عبد الله، الإصلاح السياسي خبرات عربية، مجلة العلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 12، بيروت 2006، ص49.
4. أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص ص 141-140.
5. طارق عاشور، الإصلاح السياسي في الجزائر بعد 2011: بحث في المقاربات العوامل المحركة وتحليل المخرجات وواقع العملية، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المنتدى الوطني الموسوم بـ: الإصلاحات السياسية في الجزائر، الواقع والآفاق في 22، 23 أبريل 2013، ص 11.
6. خلاف فاتح، تطور حركات الإصلاح السياسي في الجزائر من 1989 إلى اليوم، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المنتدى، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المنتدى الوطني الموسوم بـ: الإصلاحات السياسية في الجزائر، الواقع والآفاق في 22، 23 أبريل 2013، ص ص 15-13.
7. صالح زباني، الإنفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات الممارسة الديمقراطية، مجلة دفاتر سياسية، أفريل 2011، 309-329.

8. توفيق هامل، الجزائر: تعقيدات تجديد بنية السلطة وتحديات البيئة الأمنية مركز الجزيرة للدراسات،

تم تصفح الموقع يوم 04-11-

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/2015531105449587939.html>

نور الدين ثبو، " الاحزاب السياسية في الجزائر والديمقراطية" م موقع الجزيرة نقلا عن مجلة المعرفة، تم تصفح الموقع

يوم 11-04-2017

9. www.aljazeera.net/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=629

10. برهان الدين غليون، معوقات الديمقراطية في الوطن العربي، موقع الجزيرة للدراسات، تم تصفح الموقع

يوم-04-10

<http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/813ba045-44cd-20174c2c-914b-f5ffdc4c51aa>

11. عبد الله بلقزيز. " الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: المعوقات والممكّنات"، ط2، (لبنان: بيروت، مركز

دراسات الوحدة العربية، ماين 2002)، ص ص 265-266.

11. أمين مشاقبة، "معوقات الإصلاح السياسي في الوطن العربي"، ورقة غير منشورة مقدمة إلى ورشة عمل

الإصلاح السياسي، مركز الرأي لدراسات، عمان، (سبتمبر 2005)، نقلا عن موقع

www.dash.com

12. الإصلاحات في الجزائر نقلا عن موقع

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/infos/actualite/actualite->

memorandum.